جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

التّنظيمُ القانوني لِعَملِ لِجان المُشتريات فِي العِراق

رسالة تقدّم بها الطالب

لؤي محمّد حسن حميد

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف الأستاذ الدكتور

صعب ناجي عبّود

٢٠٢٦م ١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٢٧﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الأنفال، الآية ٢٧

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى:

- أمي العزيزة.

- من كانت لي سنداً زوجتي الغالية وفاءً للجميل.

- بناتي العزيزات: ألين، فاطمة، ملاك، ليليا.

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم فكانوا نبراساً أضاء لي طريق البحث والمعرفة.

- زملائي في مرحلة دراسة الماجستير.

-كل من ساعدني وساندني.

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه الكرام المنتجبين، سبحان الذي مكنني من اتمام رسالتي بمساعدة من مدّ يد العون لمساعدتي في أنجازها وأجدُ من دواعي سروري أن أتقدم بالشكر والتقدير لمن وقفوا جانبي وهو أقل ما يمكن تقديمه لهم وأسأل الباري عز وجل أن يسدد خطاهم ويجزيهم ثواب العون والمعرفة التي قاموا بتقديمها.

تعجزُ الكلمات في التعبير عن شكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود، الذي وقف جانبي طيلة مسيرتي البحثية وقدم المعرفة والفكرة والتوجيه والتعديل للسير على الخطى الصحيحة في هذا البحث ولا يسعني الا أن أدعو الله عز وجل أن ينعم عليه بالصحة والعافية ويحفظه ذخرًا للعلمِ وداعمًا لطلبتهِ في بلدنا العزيز، وأشكرُ الأستاذ الدكتور ذو الفقار علي رسن، الذي حثني على خوضِ غمار هذا التحدي ومساعدتي خلال البحث دُمت أخاً طيباً كريماً داعماً اسأل الله لك التوفيق والسداد.

أتقدم بالشكر إلى السادة مؤسسي معهد العلمين للدراسات العليا هذا الصرح العلمي الأكاديمي الأستاذ الدكتور ابراهيم محمد بحر العلوم، الأستاذ المساعد الدكتور محمد علي بحر العلوم (رحمه الله)، وإلى السيد عميد معهد العلمين الأستاذ الدكتور زيد عدنان العكيلي، والسادة المعاونين، الأستاذ الدكتور علي عادل اسماعيل و الأستاذ الدكتور خالد خضير دحام، والشكر موصول إلى أساتذتي الكرام في المرحلة التحضيرية الأستاذ المساعد الدكتور سحر جبار يعقوب، الأستاذ الدكتور احمد عبيس الفتلاوي، الأستاذ المساعد الدكتور باسم جميل، الأستاذ المساعد الدكتور نجلاء مهدي محسن، الأستاذ المساعد الدكتور محمد جبار جدوع، الأستاذ المساعد الدكتور كرار حيدر ضياء أسأل الله أن يوفقهم ويسدد خطاهم.

وأتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لسعة صدرهم وجميل عرفانهم في ملاحظاتهم القيمة التي أضافوها وأسأل الله أن يوفقهم ويسدد خطاهم.

وأقدم شكري وامتناني إلى زميلي الدكتور الخلوق الصدوق أحمد عباس علي المحترم اسأل الله أن يوفقه أينما يحلّ، وأقدم شكري لزملائي في العمل وأدعو الله أن يوفقهم جميعاً.

الباحث

المستخلص:

تمثّل لِجان المُشتريات أبرز الادوات الإدارية التي تعتمد عليها الجهات الحكومية في تنفيذ عمليات الشراء للسلع والخدمات والأعمال التي يحتاجها المرفق العام بصورة مستمرة ولها الدور الفعّال في ضبط عمليات الإنفاق الحكومي وترشيدها.

وقد تناول البحث الطبيعة القانونية لعمل لِجان المُشتريات وخصائصها المميزة عن باقي أساليب التنفيذ الأخرى فضلاً عن تحديد نطاق اختصاصها والإجراءات التي تحكم عملها، وأكد البحث على أن الأداء السليم لهذه اللِجان يسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف الإدارة العامة من خلال تعزيز مبدأ المنافسة والشفافية، وتقليل فرص الهدر والفساد الإداري والمالي.

وأظهر البحث تعدد مصادر التنظيم القانوني لعمل لِجان المُشتريات في العراق، إذ تستند إلى مجموعة من الضوابط والتعليمات والكتب الصادرة عن وزارة التخطيط وجهات إدارية مختلفة الأمر الذي أدى إلى تشتت الإطار القانوني المنظم لعملها، في ظل غياب قانون موحد وشامل ينظم عملها بشكل متكامل، ورغم التوجه نحو اعتماد الأنظمة الالكترونية في مجال التعاقدات والمُشتريات في العراق والعمل بنظام المنصة الالكترونية للإعلانات والمناقصات إلا أنه لازالت هنالك استثناءات وتوسع دون مبرر في اللجوء إلى الشراء من الأسواق المحلية والتي من المفترض مغادرتها الا في أضيق نطاق لما يحققه الشراء من خلال المنصة من شفافية ومنافسة ويعود بالفائدة على الخزينة العامة للدولة.

وتوصل البحث إلى أهمية تفعيل الدور الرقابي على أعمال لِجان المُشتريات، سواء من خلال الرقابة الداخلية التي تمارسها الجهات الإدارية ذاتها، أم الرقابة الخارجية التي تضطلع بها الأجهزة المختصة، لضمان سلامة الإجراءات وتحقيق الكفاءة في الأداء.

وفي ضوء ما تقدّم خلص البحث إلى ضرورة اصدار تشريع قانوني موحد ينظم عمل لِجان المُشتريات في العراق، بما ينسجم مع مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويعالج أوجه القصور في التشريعات الحالية، بما يسهم في تعزيز الشفافية، والحد من الفساد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للمال العام.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-٦
الفصل الأول: التعريف بعمل لِجان المُشتريات	٨-١٠٣
المبحث الأول: ماهية عمل لِجان المُشتريات	١٠-٥٨
المطلب الأول: مفهوم عمل لِجان المُشتريات	١١-٤٣
الفرع الأول: تعريف عمل لِجان المُشتريات وأهميتها	١٢-٢٥
الفرع الثاني: ذاتية عمل لِجان المُشتريات	٢٦-٤٣
المطلب الثاني: الأساس القانوني لعمل لِجان المُشتريات وطبيعتها القانونية	٤٤-٥٨
الفرع الأول: الأساس القانوني لعمل لِجان المُشتريات	٤٥-٥٣
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعمل لِجان المُشتريات	٥٤-٥٨
المبحث الثاني: أحكام عمل لِجان المُشتريات	٥٩-١٠٣
المطلب الأول: تشكيل لِجان المُشتريات واختصاصاتها	٦٠-٨٠
الفرع الأول: تشكيل لِجان المُشتريات	٦١-٧٢
الفرع الثاني: اختصاص عمل لِجان المُشتريات	٧٣-٨٠
المطلب الثاني: الإجراءات القانونية لعمل لِجان المُشتريات	٨١-١٠٣
الفرع الأول: اجراءات عمل لِجان المُشتريات على وفق تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية	٨٣-٩٦
الفرع الثاني اجراءات عمل لِجان اعتدال الأسعار	٩٧-١٠٣
الفصل الثاني: آثار عمل لِجان المُشتريات والرقابة عليها	١٠٥-١٩٥
المبحث الأول: آثار عمل لِجان المُشتريات	١٠٧-١٤٢
المطلب الأول: آثار عمل لِجان المُشتريات على سير المرافق العامة	١٠٨-١٣٠
الفرع الأول أثرعمل لِجان المُشتريات على ضمان استمرارية المرفق العام	١٠٩-١١٧
الفرع الثاني: أثر لِجان المُشتريات في تحسين وتطوير جودة الخدمات للمرفق العام	١١٨-١٣٠
المطلب الثاني: أثر عمل لِجان المُشتريات في ترشيد الإنفاق العام	١٣١-١٤١
الفرع الأول دور لِجان المُشتريات في الحد من الإنفاق غير المبرر	١٣٢-١٣٧
الفرع الثاني: دور لِجان المُشتريات في الاستخدام الأمثل للسلع والخدمات	١٣٨-١٤٣
المبحث الثاني: الرقابة على عمل لِجان المُشتريات	١٤٣-١٩٥
المطلب الأول: الرقابة غير القضائية	١٤٥-١٧٢

الفرع الأول: الرقابة الإدارية	١٤٦-١٦٤
الفرع الثاني: رقابة الهيئات المستقلة	١٦٥-١٧٢
المطلب الثاني: الرقابة القضائية على عمل لِجان المُشتريات	١٧٣-١٩٥
الفرع الأول رقابة القضاء العادي	١٧٤-١٨٣
الفرع الثاني: رقابة القضاء الإداري	١٨٤-١٩٥
الخاتمة	**١٩٧**
قائمة المصادر والمراجع	**٢٠٥-٢٢٠**
Abstract	**A-B**

المقدمة

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث:

من أبرز الأنشطة التي تضطلع بها الإدارة في سبيل تأمين احتياجاتها اللازمة لاستمرار عمل المرافق العامة بانتظامٍ واطراد هي عملية الشراء، إذ تمثل هذه العملية الأداة التنفيذية التي تُترجم من خلالها الخطط والسياسات العامة إلى واقع عملي ملموس، وفي هذا الإطار، تبرز لِجان المُشتريات بوصفها أحد أهم الهياكل الإدارية التي أناط بها المشرّع العراقي مهمة إدارة وتنظيم عمليات الشراء للسلع والخدمات والأعمال التي تحتاجها الإدارة.

ويكتسب التنظيم القانوني لعمل لِجان المُشتريات في العراق أهمية خاصة، بالنظر إلى ما يشهده هذا المجال من تداخل في الاختصاصات وتعدد في الجهات المشرفة عليه، فضلاً عن تعدد النصوص القانونية والتعليمات والضوابط التي تحكمه، فقد نظّمت تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية الحدود المالية للشراء من خلال لجنة المُشتريات في حين أشارت الضوابط رقم (٣) لسنة ٢٠٢٦ الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود العامة رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ الصادرة عن وزارة التخطيط آلية الإعلان عن الحاجة للشراء من خلال المنصة الالكترونية الموحدة للإعلانات والمناقصات وآلية استقطاب العروض .

إذ تخضع هذه اللِجان إلى مزيج من القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن جهات مختلفة، ما يثير العديد من الإشكالات التطبيقية التي تنعكس على كفاءة الأداء الإداري وسرعة إنجاز الإجراءات.

ولا يقتصر دور لِجان المُشتريات على الِجانب الإجرائي فحسب، بل يمتد ليشمل تحقيق جملة من الأهداف الجوهرية، في مقدمتها ترشيد الإنفاق العام، وتعزيز مبادئ الشفافية والمنافسة العادلة، وتقليل فرص الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على انتظام سير المرافق العامة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتخضع أعمال لِجان المُشتريات إلى رقابة متعددة المستويات، تبدأ بالرقابة الداخلية التي تمارسها الجهات الإدارية ذاتها، وانتهاءً بالرقابة الخارجية التي تضطلع بها الأجهزة العليا للرقابة المالية، فضلاً عن دور الهيئات المستقلة في تعزيز النزاهة والشفافية، وشكّل القضاء الإداري

والجزائي ضمانة أساسية لحماية المشروعية، من خلال النظر في الطعون والنزاعات التي قد ترافق عملية الشراء، ومحاسبة المقصرين في حال ثبوت المخالفات.

وعلى الرغم من هذا الإطار التنظيمي والرقابي، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن وجود عدد من التحديات، من أبرزها عدم توحيد المرجعيات القانونية، وتفاوت مستوى الالتزام بالإجراءات، فضلاً عن الحاجة إلى تطوير الكفاءات الإدارية والفنية لأعضاء لِجان المُشتريات. وهو ما يستدعي إعادة النظر في التنظيم القانوني القائم، باتجاه توحيد النصوص، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز آليات الرقابة، بما ينسجم مع متطلبات الإدارة الحديثة ومبادئ الحوكمة الرشيدة.

وبناءً على ما تقدم، يأتي هذا البحث ليتناول بالدراسة والتحليل التنظيم القانوني لعمل لِجان المُشتريات في العراق، من خلال بيان الأسس التي تقوم عليها هذه اللِجان، واستعراض إجراءات عملها، وتحليل دورها في تحقيق الكفاءة والشفافية، فضلاً عن إلقاء الضوء على منظومة الرقابة التي تحيط بها، مع محاولة تشخيص أبرز الإشكالات التي تعترض عملها واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها، بما يسهم في تعزيز كفاءة إدارة المال العام ودعم مسيرة الإصلاح الإداري في العراق.

ثانيا: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في معرفة الفائدة المتحققة من دراسة التنظيم القانوني لعمل لِجان المُشتريات ومدى الحاجة إلى تطوير المنظومة الإدارية والقانونية التي تحكم عمل تلك اللِجان وتفعيل وسائل الرقابة على الأعمال المنفذة من قبلها لتحقيق الهدف الأساسي وهو الاصلاح الإداري والمالي وتحقيق كفاءة الإنفاق ومكافحة الفساد وتكمن أهمية الموضوع في الأمور التالية:

١) البحث في الإطار القانوني الناظم لعمل لِجان المُشتريات على وفق التشريعات النافذة ومدى كفايته في تمكين لِجان المُشتريات من القيام بمهامها في تلبية المتطلبات التي تحتاجها مؤسسات الدولة في ظل اتساع نشاطها والذي يضمن استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية ومنع الهدر والفساد لتحقيق أفضل نتائج وضبط عمليات الشراء، إذ تعالج الدراسة الإشكالية في التشريعات المبعثرة التي تحكم عمل لِجان المُشتريات مما يسبب تضارب في فهم التشريعات وتعارض في تطبيقها مما ينعكس سلباً على أداء المؤسسات الحكومية.

٢) إثراء المكتبة القانونية العراقية من خلال القاء الضوء على عمل لِجان المُشتريات الذي يُعدّ من المواضيع الأساسية في مجال الشراء والعقود الحكومية والإنفاق الحكومي والذي لم يحظ بالبحث والتفصيل.

٣) يحقق اللجوء في الشراء عن طريق لِجان المُشتريات السرعة في توفير السلع والخدمات التي تحتاجها المنظمة خلافاً لما تفرضه أساليب التعاقد الأخرى من اجراءات مع الأخذ بالحُسبان السقف المالي الذي تحدده تعليمات تنفيذ الموازنة الذي لا يمكن تجاوزه وفي الوقت ذاته يفرز الواقع العملي مشاكل متكررو يعزى جزء كبير منها إلى تشتت الأطر القانونية التي تنظم عمل لِجان المُشتريات، ويهدف البحث إلى الكشف عن مواطن الخلل التشريعي والتطبيقي التي قد تؤدي إلى اضعاف مبادئ الشفافية والمنافسة العالية.

٤) يرتبط الموضوع بمبادئ الحوكمة والشفافية التي يسعى العراق إلى تطبيقها من خلال تطوير نظم الشراء بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي انضمّ إليها العراق.

ثالثاً: هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية المتكاملة، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: يرمي البحث إلى تقييم مدى كفاية التشريعات النافذة المنظِّمة لعمل لِجان المُشتريات الحكومية في العراق، وذلك من خلال الفحص والتحليل الدقيق للإطار القانوني الناظم لهذه اللِجان، بما يكشف عن مواطن القوة والضعف في المنظومة التشريعية القائمة.

ثانيا: يهدف البحث إلى استجلاء مدى فاعلية هذه التشريعات في تحقيق الغاية المنشودة منها، المتمثلة في صون المال العام وحمايته من الهدر والتجاوز، من خلال دراسة الأحكام القانونية التي تضبط سير عمل تلك اللِجان وتُرسي مبادئ الرقابة والمساءلة وأقتراح التعديلات التشريعية اللازمة لمعالجة أوجه القصور .

ثالثاً: يسعى البحث إلى اقتراح السبل والآليات القانونية الكفيلة بتطوير المنظومة الرقابية على عمليات الشراء الحكومي، لا سيما في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي باتت تُعيد تشكيل بيئة العمل الإداري والمالي، مما يستوجب تحديث الأطر التشريعية بما يواكب هذه المستجدات ويعزز الشفافية والنزاهة في الإنفاق العام.

رابعاً: اشكالية البحث:

بالحديث عن اشكالية البحث نجد أنها تتلخص بالآتي:

التساؤل الرئيس:

إلى أي مدى يضمن التنظيم القانوني الحالي لعمل لِجان المُشتريات تحقيق الكفاءة والشفافية وحماية المال العام وما هي الثغرات والتحديات التي تؤثر على فاعلية هذه اللِجان، ومن هذا التساؤل الرئيسْ يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية وهي:

١) هل أن لِجان المُشتريات تعد من الأساليب الكافية التي توفي بمتطلبات وحاجات الإدارة ؟

٢) هل أن التنظيم القانوني جاء كافياً لتنظيم عمل لِجان المُشتريات ؟

٣) هل هنالك قصور في التنظيم القانوني الذي يحكم عمل لِجان المُشتريات وهل توجد ثغرات في التشريعات تسمح بحدوث تجاوزات واساءة استخدام السلطة من قبل هذه اللِجان ؟

٤) ما تأثير عمل لِجان المُشتريات على الإدارة ؟

٥) هل هنالك علاقة بين عمل لِجان المُشتريات وأساليب التنفيذ الأخرى ؟

٦) ما الأجهزة الرقابية المسؤولة عن مراقبة عمل لِجان المُشتريات وهل أن اجراءات الرقابة على لِجان المُشتريات على وفق القوانين النافذة كافية لضمان الحفاظ على المال العام ؟

٧) هل أدى العرف الإداري دوراً في استكمال القصور التشريعي الذي يحكم عمل لِجان المُشتريات ؟

خامساً: فرضية البحث:

يفترض البحث أنّ المرفق العام يمتلك احتياجات دائمة ومتجددة تتطلب تلبية فعالة ومنظمة لضمان استمراريته في العمل وهو ما يستدعي قيام لِجان مختصة بالمُشتريات بأداء مهامها على وفق آليات محددة بما يضمن ديمومة العملية الشرائية وكفاءتها، كما يفترض البحث أن القصور في النصوص التشريعية النافذة المنظمة لعمل لِجان المُشتريات يؤدي إلى تعطيل الإجراءات وضعف الحوكمة، وتدني مستوى الشفافية وتعرض المال العام للهدر، بناء على ذلك أن تفعيل الرقابة على عمل لِجان المُشتريات يمثل أداة جوهرية للحد من الهدر وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والفاعلية في العمليات الشرائية.

سادساً: منهج البحث:

يتطلب البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عبر تحليل النصوص القانونية والأنظمة والتعليمات ودراستها التي تنظم عمل لِجان المُشتريات والتي تراقب عملها مع دراسة آليات عمل تلك اللِجان في مؤسسات الدولة العراقية.

سابعاً: نطاق البحث:

سَيكون نطاق البحث على ثلاثة جوانب:

١) النطاق الموضوعي: يركز البحث على التنظيم القانوني لعمل لِجان المُشتريات في العراق حيث يتناول البحث تشكيلها واجراءات عملها والصلاحيات الممنوحة لها واجراءات الرقابة عليها وفقاً للتشريعات العراقية النافذة، كما يركز البحث على التحديات القانونية التي تواجهها وتحليل تلك التحديات لتعزيز مبدأ الشفافية في عمليات المُشتريات الحكومية.

٢) النطاق المكاني: سوف يكون محل الدراسة العراق ولكن هذا لا يمنع من اجراء مقارنات محددة مع نظم تشريعية أخرى في المواضع التي تتطلب ذلك.

٣) النطاق الزماني: يركز البحث على الفترة الزمنية من تاريخ نفاذ قانون العقود الحكومية رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٤ حتى الوقت الحاضر للوقوف على التطور التشريعي الذي شهده العراق في مجال المُشتريات الحكومية بالتركيز على تعليمات تنفيذ العقود العامة رقم ١ لسنة ٢٠٢٥ والضوابط الملحقة بها رقم (٣) لسنة٢٠٢٦ الصادرة عن وزارة التخطيط وتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية، كما سيتم الإشارة إلى الرقابة على عمل لِجان المُشتريات على وفق قانون اتفاقية مكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣ والتي انضمّ إليها العراق على وفق القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ وقانون هيئة النزاهة الاتحادية والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ وقانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ وقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل وقانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

ثامناً: الدراسات السابقة:

هنالك دراسات سابقة تناولت بعض الجزئيات عن موضوع البحث ومن بينها:

١- د يوسف عبد الله يوسف موسى، أساس لِجان المُشتريات وتنظيمها القانوني على وفق اللائحة رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٣، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ليبيا، العدد الأول، المجلد الثاني، ٢٠٢٣. دراسة تضمنت البحث في الأساس القانوني لِلجان المُشتريات في الجهات والوحدات الإدارية وتطور تنظيمها على وفق القرار ٢٠٢٣/١٢ حيث ركز الباحث على مدى مشروعية لِجان المُشتريات على وفق اللوائح التنظيمية للمشتريات الحكومية السابقة للقرار أعلاه وتنظيمها الحالي.

٢- رغدة باسم حسين، سلوك المشتري الصناعي بحث تطبيقي على لِجان المُشتريات في بعض كليات جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢١، العدد ٨٥، الصفحات ١٠٩-١٣٧.

ركز الباحث على دراسة سلوك المشتري الصناعي بوصفه باكورة التسويق الصناعي، إذ يعتمد التسويق على معرفة وفهم الزبائن وسلوكه في اتخاذ القرارات الشرائية وتمت دراسة سلوك المشتري الصناعي متمثلاً بلِجان المُشتريات في بعض كليات جامعة بغداد، وأن البحث المنشور في جامعة درنة الليبية قد ركز على الأساس القانوني ومدى مشروعية لِجان المُشتريات على وفق اللائحة رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٣ أما البحث المنشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية فقد ركز على سلوك المشتري الصناعي وهو جانب تسويقي، في حين يتميز بحثنا بأنه يعالج التنظيم القانوني لعمل لِجان المُشتريات والرقابة عليها بصورة متكاملة في العراق من خلال الربط بينهما والتي غالبا ما تناولتها الدراسات السابقة بصورة منفصلة، ويتم ذلك من خلال دراسة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم عمل لِجان المُشتريات والتشريعات التي تحدد آليات الرقابة على عمليات الشراء حيث يدمج البحث بين الجوانب القانونية وآليات الرقابة ويتجه نحو تحليل الثغرات القانونية مع محاولة توحيد التشريعات المبعثرة التي تنظم عمل لِجان المُشتريات للخروج بنتائج ومقترحات لإصلاح وتبسيط آليات عمل تلك اللِجان وتعزيز آليات الرقابة عليها ومواكبة التحول الرقمي.

تاسعاً: هيكلية البحث:

قسّمنا بحثنا على فصلين رئيسين حيث سيتم البحث في الفصل الأول في التعريف بعمل لِجان المُشتريات عبر مبحثين، نلقي الضوء في المبحث الأول على مفهوم عمل لِجان المُشتريات وفي المبحث الثاني سنتناول أحكام عمل لِجان المُشتريات، وفي الفصل الثاني سوف نبين آثار عمل لِجان المُشتريات والرقابة عليها وذلك عبر مبحثين، المبحث الأول سيتم البحث في آثار عمل لِجان المُشتريات، أما المبحث الثاني سوف يتم البحث في الرقابة على عمل لِجان المُشتريات وعند الانتهاء من بحثنا سنعرض ما توصل إليه الباحث من نتائج، وأهم التوصيات الضرورية لتنظيم عمل لِجان المُشتريات في العراق.

ومن الله التوفيق